تَهَكُّمُ الْمُقَلِّدِيْنَ فِيْ مُدَّعِي تَجْدِيْدِ الدِّيْنِ

رسالة حنبلية في الرد على محمد بن عبد الوهاب الخارجي

تأليف:

العلامة الفهامة والفقيه النبيه

محمد بن عبد الرحمن ابن عفالق الحنبلي الأحسائي

(١١٠٠هـ - ١١٦٤هـ)

هذا تهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين للعالم العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن عفالق الأحسائي الحنبلي – رحمه الله تعالى – في سنة ١١٤٤هـ.

نسخة مجانية مهداة من الدكتور عبد الله بن هامل الشمري

JAlArb

المخطوطة الأصلية:

http://idb.ub.uni-tuebingen.de/diglit/MaVI138/0087/image?sid=a1a222ba71e749b6e221a7363d1ca743

المحتويات

الصفحة	العنوان
2	المقدمة
6	فصل في الأسئلة الحديثية
9	فصل
11	فصل في الأسئلة التي تتعلق بالقرآن
12	فصل في [الأسئلة] الفقهية الفرضية
13	فصل في الأسئلة المتعلقة بالعول والحجب وعدمه
15	فصل في الاجتهاد والتقليد
17	الخاتمة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله رب العالمين]، وصلى الله على سيدنا محمدٍ، وآله، وصحبه أجمعين، من محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بن عبد الوهاب، السلام على عباد الله الصالحين، وبعد:

فقد وقفت على القواعد التي بنيت عليها مذهبك، ووصلت إلي بخط يدك، فوجدتك قد ارتقيت فيها مرتقًى صعبًا، وعرًا، حزنًا شتمت به الأئمة، وسببت به أعلام الأمة، وهدمت به قواعد الملة المحمية، وثلبت به جميع الأمة المحمدية، حتى ارتقيت فيه إلى الجزم بزيغ أصحاب رسول الله - ﷺ -، والأئمة الأربعة، ومن قلدهم إلى يومنا هذا، وسأبين لك - إن شاء الله تعالى - أن هذا مضمون قواعدك بيانًا واضحًا، يشترك في معرفته العامي، والفقيه، والجاهل البسيط، والعالم النبيه.

وأحببت قبل ذلك أن أقدم سؤالك عما هو معلوم مقرر عند كثيرٍ من العلماء المتأخرين الذين رتبوا المذاهب، وحرروها، وصنفوا فيها تصانيف، فيها معظم اشتغال الناس اليوم، ومع علمهم بجميع ما أسألك عنه لم يلحقوا بالذين من قبلهم، والذين قبلهم أيضًا لم يلحقوا من قبلهم، وهلم جرا حتى إن أحدهم مع رسوخ علمه، وقوة مكنته، وعلمه بجميع ما أسألك عنه يقول: «**حظيت برؤية فلان، ومشيت تحت ركابه**»، وبعضهم يقول: «**رأيت من لا أصلح أن أقدم لهم مداسهم**».

هذا ابن عقيل (وهو أحد الأعلام، وشيخ الإسلام، ومن مؤلفاته «الفنون» ثمانمائة مجلدٍ)، قال: «**حظيت برؤية أبي الطيب الطبري، ومشيت في ركابه**»، وقال أيضًا - متبجحًا -: «**قرأت على القاضي أبي يعلى، ومشيت في ركابه، وحظيت من قربه**». ونقل عنه هذا القول ابن رجبٍ في

طبقاته، وابن الجوزي أيضًا وغيرهما. ونقل عنه ابن رجبٍ أنه قال: «**سمعت دروس أئمةٍ، وانتفعت بنظرهم**».

والشريف أبو جعفرٍ إمام الدنيا: زهدًا، وورعًا، وعلمًا فروعًا، وأصولًا، وخلافًا، أعطاه الخليفة العباسي مالًا عظيمًا جزيلًا، فأبى أن يأخذه، فقال عنه القاضي العلامة ابن القاضي أبي يعلى، فأجابه الشريف أبو جعفرٍ، يقول: «**أحيَيت جَمَالَ شيخنا والدك الإمام أبي يعلى**»، يقال: «**هذا غلامه تنزه عن هذا القدر الكثير، فكيف لو كان هو؟**». فانظر إلى أن جعل نفسه غلامًا لأبي يعلى، بل كان في جلالته لا يعرف عند كثيرٍ إلا بغلام أبي يعلى؛ لكثرة مواظبته على خدمته، وحمل مداسه.

وقال ابن المني: «**كنت في زمن أقوامٍ ما أصلح أن أقدم مداسهم**». قال هذا، وهو ناصح الإسلام، وأحد الأعلام. قال في الثناء عليه العلامة شيخ الإسلام ابن الحنبلي: «**وفقهاء الحنابلة اليوم في سائر البلاد يرجعون إليه، وإلى أصحابه**». قال ابن رجبٍ في طبقاته: «**قلت: وإلى يومنا هذا الأمر على ذلك، فإن أهل زماننا إنما يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ، والكتب إلى الشيخين: الموفق، والمجد، فأما الموفق؛ فهو تلميذ ابن المني، وعنه أخذ الفقه؛ وأما المجد، فهو تلميذ تلميذه الحلاوي**».

وابن كثيرٍ الذي تقرأ على الناس تفسيره حتى إن أكثرهم يظن أنه صحابي، (وهذا الآدمي يتكلم على الغوغاء بلسان الاجتهاد، ويدعي الاستنباط، وهو يتعلم تفسير مقلدٍ، تلميذ المقلد)، وصاحب التفسير يتبجح بقوله: قرأت على فلان، وسمعت من فلان، وتفقهت على فلان، وحدثني فلان، ومشايخي أخذوا عن فلان وفلان، وهكذا إلى من فوقهم، وكل منهم مقلد، تابع، مقتفٍ لمن أخذ عنه، وتفقه عليه، ولا أحد منهم دعا الناس إلى اتباعه، ولا حملهم على هديه وسيرته.

وهذا الآدمي المستنبط، لا يقول: حدثني فلان، ولا أخبرني، وأنبأني، ولا سمعت، ولا تفقهت على فلان، ولا قرأت على فلان، ولا سند له، ولا مشيخة، ولا يقول: رحلت إلى فلان، ولا رواية، ولا سماع له، ولا دراية، ويقول بلسان حاله - وقد يقول سرًّا بلسان مقاله - حدثني قلبي عن ربي، وألهمني ما أدعوكم إليه، وأحكم عليه دينًا هو أحب الأديان إليه، مع هذا يقلد في تفسير كلام الله، تفسير مقلدٍ

تلقى تفسيره من الرجال، إلى الرجال، عن الرجال المقلدين المكثرين من قولهم: قرأنا، وسمعنا، وروينا، ورحلنا، ولزمنا دروس فلان وفلان.

يا لله العجب!! أين نخوة الإيمان؟ أين أنفة الإسلام؟ أين من نظر في طبقات ابن النجار، وابن السمعان، وابن شافعٍ، وابن القطيعي، وابن أبي الحسين، وابن الجوزي، وابن رجبٍ، وغيرهم من علماء الأمة الذين اعتنوا بذكر العلماء، وأحوالهم، ووفياتهم، ومواليدهم؟ فقد ترجموا لما يزيد على مئة ألف عالمٍ، وكل واحدٍ منهم، يقول: قرأ على فلان، وسمع من فلان، وحدث عن فلان، وحدث عنه فلان وفلان، وسمع منه، وقرأ عليه، وأخذ عنه، وأجيز، وأجاز، وحفظ الكثير، وحفظ عنه، وأملي عليه، وأملى على غيره، وغير ذلك من نعوت العلماء أهل التخريج والتصحيح، وأصحاب التنقيح والترجيح الذين صرفوا هممهم طول أعمارهم إلى الفقه: أصولًا، وفروعًا، ومذهبًا، وخلافًا، واشتغالًا، وإشغالًا، ومناظرةً، وتصدرًا للتدريس، والتأليف، والإفادة، وقصدتهم الطلبة في البلاد، وشدت إليهم الرحال في طلب الفقه، وأخذِهِ من تصنيفهم وتخريجهم، حتى تخرج بالواحد منهم أئمة كثيرون، واتصل إلينا تصنيفهم بالنقل المتواتر كابرًا عن كابرٍ، وكافةً عن كافة.

فمن أنكر قولهم: «**الماء ثلاثة أنواعٍ**»، وجزم بأن هذا ونحوه من الزيغ، والقول بغير علمٍ، فحكمه حكم من أنكر وجود محمدٍ - ﷺ - في الدنيا، فالدليل على وجوده في الدنيا، لو أنكره منكر؛ هو الدليل على هذا ونحوه من دينه إذ هم الناقلون لنا بعثته، وأحكام شريعته، والقرآن المنزل عليه، فإن قلت: قال بعض العلماء إن الماء كله طهور ومطهر إلا . . .، وإلا . . .، قلت القائل بهذا لم يقل في قال: «**الماء ثلاثة أنواعٍ**»، فقد وقع في المحرم يقينًا، وأفتى بظنٍ مجردٍ، وتكلم بما لا يحل، وعصى، ووقع في طريق أهل الزيغ إلى آخر كلامك الذي وجدناه بخط يدك مصرحًا فيه بالطعن على العلماء الأعلام، مشايخ الإسلام الذين لم نشقق غبار أقدامهم، ولم نتصف بصفةٍ من صفات خدامهم، بل غاية مرغوبنا، ومنتهى مطلوبنا فهم بعض ما في مصنفاتهم، واستخراج أحكام الحوادث من مؤلفاتهم.

واعلم بأني لست الآن بصدد الكلام على ما وقفت عليه بخط يدك، وسأثير عليك - إن شاء الله - بعد هذا المكتوب إليك من نقع تعريفك بنفسك مثالًا، وأطير بسوابح الأقلام في معترك الأرقام قترًا وغبارًا، وأطاعنك عن علماء الدين بأسنة[1] ... أمضى من زجاج الرماح الخطية، ولأسمعنك - إن شاء الله تعالى - صهيل جياد الأقلام القواطر من فوق صفحات المهارق والقماطر، ولكني أبدأ - أولاً - باختبارك، وأسمح لك بإنظارك حتى تؤلف الجواب الدال على جلالتك، والجاذب إلى طريقتك في عشرة أسفارٍ، مجلداتٍ كبارٍ، **ولا عجب!** ففي هذه الملة الإسلامية قريب من سبعين ألف عالمٍ، كل واحدٍ منهم تصانيفه تبلغ مئة مجلدٍ، ومئتين، وما بين ذلك، بل وقد يكون أكثر أو أقل مما ذكرنا لك، ومنهم من بلغت فتاويه مجلدات، ومع كثرة مصنفات كلٍّ منهم، لم يدع واحد منهم بعض ما تدعيه، ولا شم رائحة ما تزعمه وتبديه.

[1] في الأصل: بالسنة خطيئة امضّ.

فصل في الأسئلة الحديثية

فأسألك عن الصحيحين، والسنن الأربعة، كم في كل واحدٍ منها: من حديث متواتر، ومستفيض، وعزيز، وغريب؟ وكم في كل منها: من فرد مطلق، وفرد نسبي؟ وميز لنا، الصحيح لذاته، والصحيح لا لذاته، والحسن لذاته، والحسن لا لذاته؟ وميز لنا، تفاوت رتبها في الصحة، والحسن بقسميها، وميز لنا في السنن ما وافق شرط الشيخين، وما وافق منها شرط أحدهما، وما لم يوافق، واسرد لنا الأحاديث التي في «**مسلم**» القاصرة عن درجة المتواتر، لكن صفتها قرينة تفيد العلم الحاصل من المتواتر، وقدمتها الحفاظ على الفرد المطلق الذي خرّجه البخاري.

واسرد لنا الأحاديث التي خرجها أصحاب السنن، ولم يخرجها الشيخان، وقدمتها الحفاظ على ما انفرد به أحد الشيخين، ولا تقتصر من كل نوع على حديث واحد مثلًا يحتذى لنوعه، بل استوعب كل نوع على حدته مستوفيًا لجميع أفراده، وميز لنا جميع الأحاديث التي رواها الثقة مخالفًا لمن هو أولى منه، وميز لنا جميع الأحاديث التي وقعت فيها المخالفة من الرواة الثقات، فانقسمت إلى منكر في اصطلاحهم، ومعروف، وميز لنا ما في السنن من حديث متابع، وفصل لنا مراتبها في المتابعة، وفرق لنا بين المتابعة الحاصلة للراوي، والمتابعة الحاصلة لشيخه فمن فوقه، وميز لنا جميع ما في السنن من حديث شاهد، وحديث مشهود له، وبين لنا جميع ما في السنن من الأحاديث التي حصلت لأصحابها الموافقة لكل من الشيخين في شيخه مع علو الإسناد.

وكل حديث مما سألتك عنه، حرر لي أسماء رواته، وكناهم، وأمكنتهم، وأزمنتهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وأوقات طلبهم، وارتحالهم، وتفاوت رتبهم، وتساويها، وزيادة أحدهم المقبولة عند كل الحفاظ أو بعضهم، وما رواه في كهولته[2]، وشبابه من الصحابي إلى أن وصل إليك، وحرر لنا أنك تلقيت كل حديث على حدته عن مشايخ ثقات، عرفوا بالضبط، والحفظ، واشتهروا بالصدق والأمانة، وأن كل واحد ممن تلقيت الحديث عنه منحه الله تعالى فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، فمسلم تلميذ البخاري، وخريجه، ولم يزل يتبع آثاره، ويستفيد من تخريجه، وهكذا الأمر عند جميع الحفاظ الجهابذة النقاد، فما من عالم من أئمة الدين إلا وقد صحب

[2] في الأصل: كهوليته.

من أهل الدنيا في عصره، إمامها وزاهدها[3]، وفارس المناظرة في زمنه، وواحدهم[4] يقتفي آثاره، ويقتبس أنواره، وانظر في خطبة التفسير المنسوب لتلميذ تلامذة مقلد، ولقد حصرت فيه أسباب التنزيل، وأحكامه، ومعانيه، وجمعت الناس؛ ليسمعوه منك، هل ذكر من تلقى منه التفسير ممن عاصرهم؟ وهل يرويه عن الشيوخ، وعن شيوخهم إلى الصحابي؟

فأسألك من الثقة، الحافظ، الضابط، المتقن، المتفنن في علوم التفسير ناولك هذه النسخة بعينها، وقد تناولها عمن هو مثله إلى مؤلفه ابن كثير المقلد، وبين لك وجوه الاستنباط والاستدلال في هذه النسخة بحيث أمنت تحريف ناسخها، وتصحيفه، وتبديل بعض كلماتها، أو أنت تناولتها من زاوية الدار، أو من عامي طال مكثها مطروحة عنده في كوة الجدار، وجعلتها من آلة تجديد الدين؟

وما يدريك - يا أيها المجدد المسكين - أن تكون هذه النسخة بعينها التي تعتمد عليها، وتنهى عن تفاسير غيرها منسوخة من نسخ بعض الملاحدة، أو الزنادقة الغالين، أو بعض المبتدعة الضالين كما وقع في كثير من الأعصار، في جهات من الأمصار، في نسخ متعددة من الكتب التي لم يعظم اشتغال الناس بها، ولا كثر عليها تداول الأيدي، وكثير منها نسب إلى بعض علماء السنة، وبعد بحث أهل النظر والرسوخ ظهر زيفها، وبدا عوارها بخلاف كتب الفقه التي معظم اشتغال الناس قرنًا بعد قرن إلى يومنا هذا، واعتنت الأمة خلفًا عن سلف بقراءتها، ودراستها اشتغالًا، وإشغالًا، وخدمت، و شرحت، وعلق عليها، واتصلت من أهل قرن إلى أهل قرن بعدهم بالنقل المتواتر كافة عن كافة، وأمة عن أمة منهم، وجيلًا بعد جيل حتى وصلت إلينا، وتلقيناها كما تلقينا منهم القرآن المنزل على محمد - ﷺ -، ولا تزداد مع مرور الأزمان إلا ظهورًا، ولم تزل في كل عصر ومصر تزداد[5] إشراقًا، وبهجةً، ونورًا، هذا مع كثرة المبتدعة والزنادقة وحرصهم على توهين أحكامها وتضعيفها، وثلب أهل تمهيدها، وتصنيفها، **ومن العجب!!** أني سمعت أنك بالغت في استعارة أعلام الموقعين لابن القيم، **وبالله عليك!** ما يدريك أن هذه التي أرسلتَ إليها بعينها هي تصنيف ابن القيم؟ فهل حصل لك العلم اليقيني بها من معظم اشتغال الأكابر الأعلام بعين هذه النسخة؟

---

[3] في الأصل: زاهده.

[4] في الأصل: واحدها

[5] في الأصل: تزايد.

إذا كان المجتهد المطلق لا يقلد من هو مثله، وأنت مع دعواك التجديد والترجيح تقلد القراطيس المنسوبة للمقلدين التلامذة لتلامذة المقلدين! **أما تستحي!!** تدعي التجديد، والترجيح، والاستنباط، ورأس مالك من رأس مالنا، وأضرابنا المقلدين الفقراء إلى تصانيف الفقراء بالنسبة إلى من قبلهم؟! ومن قلتنا وكثرة رغبتنا في النقل عنهم كم من ليلةٍ أحييناها في حل عبارة من عبارات أولئك! وكم نهارٍ قطعناه في فهم بعض مسألة مما هنالك! كم فكرٍ أجلناه في إدراك ما سطروه! كم نظرٍ سرحناه في رياض ما حبروه! كم وقتٍ رأينا إشغاله بها في مخ العبادة! كم مسألةٍ نظفر بها من كيمياء السعادة! كم كفٍّ بسطناه إلى الله في فهم تعبيرهم! كم ابتهالٍ ابتهلناه إلى الله في معرفة تحريرهم!

فصل[6]

وبعد، فأسألك عن هذا التفسير الذي جمعت الناس له، وعولت عليه في تفسير معاني كلام الله تعالى، فقد اشتمل على عدة أحاديث، فهل كل واحد منها متواتر يفيد العلم اليقين الضروري الذي لا يمكن دفعه كعلمنا بمكة والمدينة، وبوجود الإمام أحمد في الدنيا، ونحو ذلك من الأمور التي العلم بها ضروري، فتكون حينئذ الأحاديث التي أصح من الصحيحين، وأصح مما اجتمعا على تخريجه، فإن قلت: نعم. قلنا معك كلام. وإن قلت فيه المتواتر وغيره، فنسألك عما فيه من المتواتر والآحاد، ونسألك عن آحاده هل كلها مقبولة عند الحفاظ أو فيها المقبول، والمردود، وفيه من أقسام الآحاد المستفيض، والعزيز، والغريب؟

اكتب لنا تفاصيل ذلك، واكتب كل حديث على حدته، وبين المتواتر من الآحاد، وبين أقسام الآحاد كل قسم على حدته مستوفيًا فيه أفراده، وأسألك عن رجال أسانيده، هل أحد منهم تكلم فيه الإمام أحمد، أو الإمام مالك، أو الإمام الشافعي، أو ابن معين، أو القطان، أو علي بن المديني، أو عبدالرحمن بن مهدي، أو البخاري، أو يعقوب بن شبيب، أو أبو حاتم، أو أبو زرعة، أو النسائي، أو الدار قطني، أو الحميدي، أو أبو الفضل ابن طاهر، أو ابن خزيمة، أو غيرهم من علماء الحديث المتبحرين فيه، العارفين بأحوال الرواة، المطلعين على العلل؟ فقل لي: نعم، الحديث الفلاني المسند عن فلان وفلان؛ تكلم فيه الإمام أحمد بكذا، وكذا، والحديث الفلاني المسند عن فلان وفلان؛ تكلم فيه ابن المديني بكذا، وكذا، وهكذا حتى تستوفي جميع من سميتهم لك من العلماء.

وفي رجال ابن كثير من تكلم فيه ابن معين، وقبله غيره، فاذكر لي ذلك الغير مفصلًا كل حديث في تفسير ابن كثير على حدته، وأسألك عن رجال ابن كثير، من تبع أتباع التابعين، هل أحد ممن ذكرت لك من العلماء بالحديث حكم علي شيء منها بعضل، وانقطاع، أو غيرهما، فقل لي: نعم الفلاني، ذكر الإمام الفلاني بأن حديثه الفلاني معضل، أو منقطع، أو رواه مرفوعًا موقوفًا أو بالعكس وغير ذلك من الأحكام التي تتعلق بمتن الحديث، وسنده؛ لنعلم أنك عرفت من أحوال الحديث، وسنده، ورجاله، ما

[6] هكذا في الأصل.

عرفه غيرك ممن قبلك من العلماء المقلدين: كابن رجب، وابن الجوزي، وابن كثير، وغيرهم من العلماء مقلدي المذهب الذين يفتون من الكتب المدونة في الفقه، ولما يفتوا من مجرد كتب الحديث.

وأما أنت فقد زعمت أنك تستنبط من الحديث ما تفتي به، وكيف يحل لك ذلك، وقد قال الإمام أحمد: «**من لم يجمع علم الحديث، وكثرة طرقه، واختلافه لا يحل له الحكم على الحديث، ولا الفتيا به**». هذا نص إمام السنة، وذكر غيره من الأئمة أن الفتيا بالحديث، وبصحته لا تحصل إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه، العارف بأحوال الرواة، المطلع على العلل، المتلقي له عن ثقة، ضابط، عارف بالحفظ والضبط، وشهر بالصدق والأمانة عن مثله، حتى ينتهي الخبر إلى الصحابي، ولا بد من معرفة الرجال الذين هم رواة الأخبار، وأحوالهم في القوة، والضعف، ومعرفة طرق الجرح والتعديل؛ لأن الأدلة لا اطلاع عليها إلا بالنقل، فلا بد من معرفة النقلة، وأحوالهم؛ ليعرف المنقول الصحيح، فيأخذ به، والفاسد، فيتركه. هذا بعض مما ذكره في هذا المقام.

فصل في الأسئلة التي تتعلق بالقرآن

وبعد، فأسألك عن قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ﴾ إلى آخر السورة التي هي من قصار المفصل، كم فيها من حقيقةٍ شرعيةٍ، وحقيقةٍ لغويةٍ، وحقيقةٍ عرفيةٍ؟ وكم فيها من مجازٍ مرسلٍ، ومجازٍ مركبٍ، واستعارةٍ تحقيقيةٍ، واستعارةٍ وثاقيةٍ، واستعارةٍ عناديةٍ، واستعارةٍ عاميةٍ، واستعارةٍ خاصيةٍ، واستعارةٍ أصليةٍ، واستعارةٍ تبعيةٍ، واستعارةٍ مطلقةٍ، واستعارةٍ مجردةٍ، واستعارةٍ مرشحةٍ، وموضع الترشيح والتجريد فيها، وموضع الاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية، وما فيها من التشبيه الملفوف، والمفروق، والمفرد، والمركب، والتشبيه المجمل، والمفصل، وما فيها من الإيجاز، والإطناب، والمساواة، والإسناد الحقيقي، والإسناد المجازي المسمى بالمجاز الحكمي؟

وأي موضعٍ فيها، وضع فيه المضمر موضع المظهر وبالعكس، وموضع ضمير الشأن، وموضع الالتفات، وموقع الفصل، والوصل، وكمال الاتصال، وكمال الانقطاع، والجامع بين الجملتين المتعاطفتين، ومحل تناسب الجمل، ووجه التناسب، ووجه كماله في الحسن، والبلاغة، وما فيها من إيجاز قصرٍ، وإيجاز حذفٍ، وما فيها من احتراسٍ، وتتميمٍ؟ وبين لنا موضع كل مما ذكرت، وغير ذلك في وجوه الإعجاز، وطرق التحدي التي اشتملت عليه هذه السورة القصيرة مما هو منصوص على جميعه.

فلا أسألك إلا عما نص عليه ابن القيم، وغيره، ولا أكلفك إلا استخراج هذا من الكتب المصنفة فيه، مع أن المستنبط هو الذي له ملكة راسخة في نفسه يدرك بها جميع ذلك من غير مراجعةٍ عن هذا كله، واذكره مفصلًا مفرقًا بين أنواع هذه الاستعارات موضحًا وجوه الإعجاز الذي أعجز البلغاء، وأخرس الفصحاء مما اشتملت عليه هذه السورة.

فصل في [الأسئلة] الفقهية الفرضية

وبعد، فأسألك عن الإخوة والجد، هل ورد في إرثهم معه أو عدم إرثهم نص جلي في الكتاب والسنة، فإن قلت: نعم ورد؛ فاذكره لي، وبينه في آيةٍ أو حديثٍ صحيحٍ، ولا أقنع منك بالمفهوم؛ لأنك لا تعتبر بالمفاهيم والأقيسة، ثم إذا ذكرت لي النص الصريح، سألتك عن سبب اختلاف الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - وجميع الأمة في إرثهم أو عدم إرثهم مع وجود النص كما تزعم، وتلزم حينئذٍ من ذلك أن يكون أحد الفريقين مخالفًا للنص الجلي من الكتاب والسنة الوارد بما لا معارض له، وفي ذلك تفسيق جمهور الصحابة والأمة على ما تزعمه من الدليل السالم من المعارض المخالف له.

وإن قلت: لم يرد فيهم شيء من الكتاب والسنة، قلت لك: مذهب الصديق، وابن عباس، وجماعةٍ من الصحابة والتابعين، وأبي حنيفة أن الجد كالأب لا إرث للإخوة معه مطلقًا، ومذهب علي بن أبي طالب، وزيد، وابن مسعود، وجماعةٍ من الصحابة والتابعين، والأئمة الثلاثة أنهم يرثون معه على تفصيلٍ، وخلافٍ في صورٍ، فكل من الفريقين حكم، وأوجب شيئًا سكت عنه الشارع، فهو عفو لا يحل لأحدٍ أن يحرمه أو يوجبه إلى آخر كلامه الذي صرحت فيه بأن جميع الأمة، والصحابة، فمن بعدهم إلى اليوم بحثوا فيما نهوا عنه، وأفتوا بغير علمٍ، ومن حكم بزيغ الأمة، لا عقل له، ولا دين، ومن لا عقل له، فقد رفع عنه القلم.

أخبرني، إذا هلك هالك عن جدٍ وإخوةٍ لأبٍ، فما تفعل بالتركة؟ إن حكمت بها للجد وحده أو للإخوة وحدهم أو له ولهم، وزعمت أنك حكمت بنصٍ جليٍ سالمٍ من المعارضة والمخالفة، فقد خالفت جميع الأمة المحمدية من وفاة رسول الله - ﷺ - إلى يومنا هذا؛ لأن الجمع انعقد على أنه لم يرد في الجد والإخوة نص مع أنا نطالبك بما تدعيه من النص، وإن وافقت جميع الأمة في جميع مسائل الجد والإخوة، فقد نقضت قاعدتك الثانية التي أسستها؛ لستر جهلك بأحكام الفقه، وجعلتها وسيلةً إلى إبطال كثيرٍ من أحكام الفقه المدونة التي قل أن تقع حادثة في الدنيا إلا وحكمها مسطور، ومنصوص عليه في تلك التصانيف المدونة، وهذا من إعلام نبوة نبينا محمدٍ - ﷺ -، ومعجزة من معجزاته، ومما خص الله تعالى هذه الأمة، ولم تشعر أنك بقاعدتك سددت باب الرحمة الذي نص عليه ﷺ بقوله: «**اختلاف أمتي رحمة**».

فصل في الأسئلة المتعلقة بالعول والحجب وعدمه

فأسألك عن العول الذي هو نقص في الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى، وحكمت به الصحابة، ومن بعدهم إلى وقتنا هذا في المسائل الفرضية التي حدثت في زمن عمر، وانعقد عليه الإجماع من الصحابة حتى خالف فيه ابن عباس (وهو أعلم الناس)، وقسمت به التركات، وملكت، واستمر الأمر في تلك الأعصر التي سلفت إلى يومنا هذا، وعليه الناس، ولم يعبأ بخلاف ابن عباس. هل ورد نص جلي صريح بلا معارض من الكتاب أو السنة؟ فإن قلت: نعم. فعليك البيان بالنصوص الجلية، وبعد أن تذكر لنا الدليل الجلي من السنة العلية، نسألك عن مخالفة ابن عباس، هل معه صريح الدليل وغيره من الصحابة في تضليل أو تقول بالعكس؟ فأزح الإشكال، وبين اللبس، أو اهدم القاعدة الثانية، ونادِ ببطلانها علانيةً، وما قولك في من هلك عن زوج، وأم، وأخوين لأم؟ أجمعت الأمة على أن للأم السدس، وابن عباس حصل له إلزام وانتقض بها مذهبه عند الخاصة والعامة، فمع أي الفريقين أنت؟ وفي أي الشقين ملت؟ أمع الأمة أنت ولو لم يكن لها صريح الدليل أو مع غيرها، وضللت في قسيمة التركة السبيل؟ الأموال من عصر الصحابة على مذهبنا، وقسمتها الناس، فما تفعل بها اليوم إن خالفنا الأمة، واتبعنا منتقض ابن عباس؟

وهكذا وقع الاختلاف ممن ذكرنا في العمريتين، وهي أب، وأم، وزوج، أو زوجة، ففي هاتين عمر قضى بأن للأم ثلث الباقي، وهو في الحقيقة سدس أو واحد من أربعة، وتبعه جمهور الصحابة، وعليه انعقد إجماع الأربعة، وخالف ابن عباس، وظاهر الدليل معه، ففي قاعدتك الثانية تصريح بزيغ جميع الأمة ما عدا الحبر الجليل، ووافقت الرافضة في الجزم بردة الصحابة إلا القليل ثم سحبت الحكم على جميع الأمة، مقلدي الأئمة، مدوني الدين، أنصار الحق المبين، وبهذا رفعك عنك العلم، وانقطع معك؛ لجنونك الكلم.

وانظر - ياهذا - والإشارة هنا إن كنت فطنًا ما حكمها، في ميتة عن زوج، وأمٍ، وإخوة، وأشقاء وإخوة لأمها، فمنهم من شرك الأشقاء فيما فرض الله تعالى للإخوة للأم، وانعقد الإجماع عليه، ومنهم من أسقط الأشقاء، وهو عند الإمام أحمد، وأبي حنيفة المفتى به، والمعول عليه، فقل لي عن إدخال العصبات على أصحاب الفروض، هل هو في كتاب الله وسنته نبيه - ﷺ - في هذه المسألة بالنص

القطعي مفروض، وقول عمر بمحضر الصحابة ذاك على ما قضينا، وهذا على ما نقضي، فهل تكلم فيما سكت عنه الشارع، وهو مظهر الدين، والإمام المرضي، فيكون عندك الكلام فيما سكت عنه الشارع مرتكبًا للإثم، وقائلًا على الله بغير علم أو كان في المتأخر نص جلي أو في الأول، فاذكر لنا النصوص، وبين ما قسم به الأول.

لقد ركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء، ولا بد لك من الجزم ببطلان القضائين، ولا تخلو قاعدتك من تضليل الطائفتين، وكم من مسألة اشتهرت لتواترها لقبت، ولم يصرح بحكمها التنزيل، ولم يرد في الحديث لها قطعي دليل رحمة من الله تعالى لهذه الأمة المحمدية، ولتفوز أئمتها فوزًا عظيمًا بالأجور السنية والدرجات العلية في بذل وسعهم في بلوغ الفرض من الأحكام مما تجدد به الحوادث، وتضطر إليه الأنام، وذلك من بعض حكم السكوت الوارد؛ لتظهر الحكمة.

فانتبه - يا راقد -، وتشبه هذه الأمة أنبياء غيرها، وليظهر الله تعالى فضلها، ويبين خيرها، وسنكتب لك - إن شاء الله تعالى - ألف مسألة من مسائل الدين كل واحدة أجمع عليها الصحابة ومن بعدهم من المجتهدين، وأكلفك براهين معرفتها، وأباحثك عن أصولها، وفروعها، واستنتاج أدلتها؛ لأصيدك - إن شاء الله - صيد أحرار الصقور بغاث الطيور، واقتنصك اقتناص [الصقور][7] الشرسة للأرانب الضعيفة المتفرسة، وأرجمك من ثواقب المقلدين رجم الشهب للشياطين، وأمد لك - إن شاء الله تعالى - من مشتبك المسائل شبكًا قويًا؛ لتقول: يا ليتني كنت خفيًا أو مرضعًا صبيًا، ولم أكن غويًا.

[7] في الأصل: الفقور.

فصل في الاجتهاد والتقليد

وبعد، فأخبرني عن الإنسان إذا بلغ عاقلًا، وأراد في يوم بلوغه، وحال طريان تكليفه أن يتدين بالدين القويم، وأن يهتدي إلى الصراط المستقيم، فهل تأمره بالاجتهاد من أول وهلةٍ، وإن لم يكن عالمًا بما يتعلق بالاجتهاد من الآيات، والآثار، وأصول الفقه، والعربية، وغير ذلك مما اجتمعت عليه الأمة بأن من شروط الاجتهاد كاجتهادك مع تركب جهلك، وعدم اتصافك بشرطٍ واحدٍ منها، أو تأمره أن يتعلم - أولًا - ما يتعلق بالاجتهاد حتى يتأهل، فقبل تعلمه، وتأهله، ماذا يفعل؟

وقد علم منك حال بلوغه عاقلًا بأن جميع ما في أيدي الناس من كتب الفقه المدونة في المذاهب الأربعة مشتملة على حقٍ وباطلٍ، ووقع ذلك من قلبه موقفًا بحيث حصلت له نفرة قوية عن جميع من يفتي منها، فهل يقلدك أنت خاصةً مدة تعلمه، ولو جميع عمره؛ لأن جميع أهل الأرض لا يفتون، ولا يعلمون، ولايعبدون الله تعالى إلا بالدين المسطورة أحكامه في جميع ما بأيديهم، ولا على وجه الأرض من يعتقد أنها مشتملة على حقٍ وباطلٍ إلا أنت، فتعين على طالب الحق الهجرة إليك، فإن قلت: نعم، فقد أوجبت على جميع أهل الأرض طرح ما بأيديهم من مدونات الفقه؛ لاشتمالها على حقٍ وباطلٍ، وتعين عليهم تقليدك، واتباعك، والاقتداء بك إلى أن يتأهلوا للاجتهاد، ويعرفوا الحق من الباطل.

نعم، سلمنا لك ذلك، وأنهم يرحلون ما دمت حيًا ثم تموت، فبعد موتك، ماذا يفعلون إذا طرت عليهم أحوال مما يتعلق بدينهم، ولم يجدوا لك تصانيف، ولم تدون لهم حكم كل حادثةٍ بعينها، بل جمعت لهم الدين في مثالٍ واحدٍ يحتذون عليه، وجعلته في ورقتين من جوامع كلمك الخبيث، ورسول الله - ﷺ - أحكام دينه مجلدات وأسفار مصنفات كلها من كلمه الطيب، ومغدقه الصيب، وحال تلك الأحوال المطلوبة المتجددة، وهم في حالة العجز والقصور في الاجتهاد؛ لعدم تعلمهم حال الحادثة ما يتعلق بالاجتهاد.

أخبرني، ماذا يفعل الفار من الباطل إذا طال عليه تعلم ألفٍ، باءٍ، تاءٍ، ثاءٍ، ولا في قطره، أو غيره من الأقطار إلا طالب علمٍ، يقول: جميع ما في هذه الكتب المدونة في المذاهب الأربعة مشتملة على الدين الذي بعث به محمد - ﷺ - كما أن المصاحف مكتوب فيها كلام الله تعالى، وذاك المسكين الفار من

الباطل، الطالب للحق، وقع في قلبه منك علم يقيني بأن فيها، حقًا، وباطلًا، وقد طال تعلمه: ألف، باء، تاء، ثاء.

وأخبرني، عن الكافر إذا أسلم في بلدنا، فهل يقلد أو يأخذ البخاري، ومسلمًا، والمصحف [عند][8] إسلامه، ويجتهد، ويستنبط، فإن قلت: نعم، قلت لك: إذا فعل هذا الأمر المحال، وأخذ الصحيحين، فهل يعد في تلك الحالة مقلدًا أو اتصف بالاجتهاد ساعةً أخذه قبل أن يتعلم ألفًا، باءً، تاءً، ثاءً، وإن قلت: يقلد. فمن يقلد، وهو في بلدنا، وقد قر سمعه، ودخل قلبه منك، وممن سمع منك أن الدين الذي في كتبنا منه حق وباطل؟ هل يرحل إليك هو وكل كافرٍ أراد الإسلام من مطلع الشمس، ومغربها؟ وإلا كيف يفعل وأهل بلده الذي أسلم فيه لا يفتون إلا من أقوال العلماء المدونين للأحكام؟

هذا مع أن جميع ما سطرنا لك من المسائل الفرضية مستنبطة أحكامها من الكتاب والسنة النبوية، وهكذا ما شابهها في المسائل الفقهية، وإن لم يرد فيها بصريح لفظها نصوص صريحة قطعية، فاذكر لنا النص القطعي الوارد بصريح لفظه من كتابٍ أو سنة نبيه، وإلا فاحكم على الصحابة، وجمهور الأمة أنهم تكلموا على ما تزعمه في المسكوت عنه الذي نهى الشارع عن البحث فيه، والحاصل أن التعبير لا يسعه التسطير، وما في هذا المقام من تحقيق المرام لا تعبر عنه الأقلام، ولا تسعه صفحات الأرقام.

[8] ساقطة في الأصل.

الخاتمة

واعلم، أني كتبت لك مع علمي بعدم أهليتك للجواب عن سؤالٍ واحدٍ مما هو مرقوم في الكتاب، وأرى تكليفك الجواب؛ لتكليف الذرة بحمل المجرة، أو كتكليفك نحت صم الأحجار بمسيل العطار، وحفرك بالآبار عميق الآبار والحفر، ولكني رجوت أن تبصر عوار دعواك، وترى قبح خطاك، ولم أقصد بالمناظرة المكابرة، ولا السباب والمناقرة، ولا الجدال المذموم، بل ابتغاء وجه الله الحي القيوم، ولي فيما كتبته إليك - بحمد الله تعالى - نية حسنة جعلنا الله وإياك ممن يستمعون القول، فيتبعون أحسنه، وقد ذكرت في قواعدك الخبيثة التي رأيناها بخط يدك أن من قال: «الماء ثلاثة أنواع: طهور، وطاهر، ونجس». أفتى بظن وعصى، وقال ما لايعلم، وتكلم بما لا يحل، وأنه من الزيغ إلى آخر كلماتك الخبيثة التي واحدة منها تكفي في التفسيق.

هذا قلته أنت بعد قولك: «**وقال آخرون من أهل العلم**»، فأسألك بالله الذي خلقك، وصورك، وشق سمعك، وبصرك، هل منهم ابن كثير الذي تجمع الناس على تفسيره، وهو شافعي من الشافعية، يفتخر بكثرة شيوخه؟ وهل منهم مشايخه، ومشايخ مشايخه؟ إن قلت إنه منهم. فقد حكمت بفسقه أو بكفره، وقدحت فيه، فكيف ساغ لك جمع الناس على تفسيره مع حكمك عليه بتلك الكلمات الخبيثات؟ وإن قلت: ابن كثير لم ينقل في كتبه الفقهية، «الماء ثلاثة أنواع»، فاحلف يوم الجمعة بعد العصر بين المحراب والمنبر بمحضر من غوغائك بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة، الطالب، الغالب، المهلك، المدرك، ما قال ابن كثير في كتبه الفقهية، ولا أحد من مشايخه إلى الإمام الشافعي إن الماء ثلاثة أنواع، ولا قاله الشافعي إن الماء ثلاثة أنواع، ولا الإمام أحمد، ثم بعد حلفك، علينا تحنيثك، فهذه كتبه مشروحة عند الشافعية، وإذا انفرد بحكم مسألة، وخالفه غيره علموا بقول غيره، وأهل المذهب أعرف برجاله.

ثم إني أسألك وأنادي **يا أرباب الفطرة الإلهية، وأصحاب النخوة الإسلامية، ويا أهل العقول الزكية، ويا أهل الإيمان بالله، والمتمسكين بدين الله**، اسألوا هذا الآدمي أن يجيب عن جميع ما سألته، واسألوه هل في كتاب الله وسنة رسول الله - ﷺ - إن من قال الماء ثلاثة أنواع، أفتى بظن مجرد، وعصى، وقال بغير علم، ووقع في طريق أهل الزيغ، واتبع المتشابه إلى آخر كلماتك الخبيثة،

وإن جميع كلماته بعينها وحروفها في الكتاب والسنة، فإن عجز عن الإتيان بحروفها الحفظية في الكتاب والسنة، وعرفتم أنه من رأسه، وأنه من خيالات [لبست][9] دماغه، عجز عن جميع ما ترونه مسطورًا مع علمي بأنه ليس أهلًا لأن يسأل عن مسألة واحدة مما سطرته، وأنه خرق الشريعة، وجزم بتفسيق جمهور الأمة.

فيا أهل الإسلام، ألحوا على هذا المغرور، أن يجيب عن جميع ما سألته، ونمهله سنةً كاملةً حتى يسرد لنا كل حديثٍ سألناه عنه بمتنه، وإسناده، ورجاله، ويؤلفه في عشرة مجلدات، **ولا عجب!** وفي هذه الأمة كثير من العلماء القائلين بأن الماء ثلاثة أنواع، وكل واحد منهم جمعت فتاويه، وأجوبته عن الأسئلة في عدة مجلدات، غير ما له في التصنيف في المجلدات الكبار، الفخام، الكثار، العظام، وكلهم مقلدون، ومنهم من يحفظ مئة ألف حديث، وأقل، وأكثر، وأقلهم من يحفظ عشرة آلاف حديث، وكل واحد منهم يضبط ما سمعه، وجميع ما سمعه متى شاء، في أي وقت شاء، عند أي حادثة نزلت، مع جميع أسماء الرواة، وكناهم، وأحوالهم، وأوقات تلقيهم الحديث، ووفياتهم، ومواليدهم، وارتحالهم، وأوقات طلبهم، ولا أحد منهم ادعى شيئًا من دعوى هذا الآدمي.

فيا أهل الإسلام، أين عقولكم؟ أين آراؤكم؟ أين دينكم؟ يستفزكم هذا الآدمي الجاهل الذي لا يقدر على جواب مسألةٍ، وتقبلون منه تفسيق الصحابة، ومن بعدهم من جميع الأمة إلى وقتنا هذا! أين الغضب لوجه الله؟ أين الأنفة والحمية لدين الله؟ أمعنوا النظر في جميع ما كتبته، وتأملوا الله ورسوله جميع ما ذكرته، واعلموا أن جميع ما هو مذكور في بعض علوم العلماء المقلدين للعلماء أهل التأليف، والتصنيف، والتدوين من المذاهب الأربعة، واعلموا والله إني - أيها الفقير - لم أشقق غبار أقدامهم، ولم أتحل بحلية من حلي غلمانهم، بل نهاية مرغوبي فهم بعض كلامهم، ومع إفلاسي من علومهم مع عدم قدرتي على حل عباراتهم.

وأسألكم بالله الذي يحيي ويميت أن تلجوا وتلحوا على هذا الآدمي أن يجيبني عن كل لفظةٍ مما كتبت له لفظةً لفظةً، وكلمةً كلمةً، على الترتيب، والتوالي، ولجوا ولحوا عليه، يحلف اليمين الذي ذكرت في مجمع من المؤمنين، فيا عباد الله، انظروا في طبقات العلماء، فما يحصي أحد الطبقات المؤلفة

[9] غير واضحة في الأصل.

في أسماء العلماء، ونعوتهم، وأوصافهم، وكيفية قراءتهم، وسماعاتهم، ورواياتهم، وتعداد تصانيفهم، وتصانيف كل واحدٍ منهم حتى أنكم تعرفون العلماء، وعظم منزلتهم، وأنهم مع كثرة علمهم مقلدون لمن قبلهم، والله ما أحد منهم ادعى بدعوى صاحبكم هذه.

الأئمة الأربعة بينهم من الاختلاف الكثير في الأحكام، الحلال والحرام، والطاهر والنجس، ولم يقل أحد منهم أن مخالفه عصى، وقال بغير علم إلى آخر كلمات صاحبكم، فإن كانت كلماته في الكتاب والسنة، فيكتبها لنا ويبينها، ولا يلفقها، ويزوقها بل يستخرجها بحروفها الهجائية، ولا ينقل لنا من كتب أهل السنة القائلين إن الماء ثلاثة أنواع؛ لأنه حكم عليهم بالفسق، فلا يصح له الاستدلال من كتبهم.

ومن العجب!! أنه يستدل بقوله في الإقناع، ومن جعل بينه وبين الله وسائط إلى آخر المسألة، والإقناع نقله عن الشيخ ابن تيمية، وخطبة الإقناع، وربما عزوت قولًا لقائله خروجًا من تبعته، فكيف يستدل بكلام عزاه في الإقناع إلى الشيخ؟ وقدم في الخطبة أن العزو للخروج من تبعته، فقد تبرأ من تبعته بعزوه إلى الشيخ؛ لأنها من المسائل التي انفرد بها ابن تيمية، وامتحن لأجلها، وحبس، وقامت عليها القيامة من علماء عصره، ومن بعدهم، وكيف عدل هذا الجاهل عن قوله في الإقناع جازمًا به أو قال قولًا يتوصل به إلى تضليل الأمة. ذكره بعد تلك المنقولة عن الشيخ، وذكرها على طريق الجزم لاتفاق الأربعة وأتباعهم عليها.

فانظروا، كيف ترك المجمع عليه، واستدل بما هو [مفرد][10]، ولمن شذ به، وانفرد، ولم يعرف اصطلاح صاحب الإقناع، ولا كأنه نظر في خطبته لقلة فقهه ومعرفته، حتى تعرفوا جهله، وكيف يستدل من الإقناع، وهو يحرم المطالعة فيه؛ لاشتماله على حقٍ وباطلٍ في زعمه الفاسد، ودينه الباطل، والحق ما وافق هواه.

---

[10] في الأصل: مفر.

تمت الرسالة بحمد الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمدٍ، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

وكتب هذه الرسالة في ٦ شهر صفر[11] المبارك سنة ١٢٤٥هـ.

تأمل في الوجود بعين فكرٍ ... ترى الدنيا الدنية كالخيال

ومن فيها جميعًا سوف يفنى ... ويبقى وجه ربك ذي الجلال

هذا كتاب الفقير حسن وهبة الكحال

[11] في الأصل: شفر.